Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 242-262
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.14

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The digital economy and its role in boosting financial inclusion in Iraq

Zead Sabah Ali * [A], Harith Adnan Mohammed [B], Abdulazeez Mohammed Alwan Mohammed [B]

[A] College of Islamic Sciences/Tikrit University

[B] College of Administration and Economics/University of Kirkuk

Keywords:
Digital economy, financial inclusion, digital transformation.

Article history:

Received	16 Nov. 2025
Received in revised form	25 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Ziad Sabah Ali
College of Islamic Sciences/Tikrit University

Abstract: The advent of digital transformation has revolutionized the traditional financial landscape. It provides fast and efficient services to consumers while reducing costs for financial institutions. With the continued progress in digital transformation, the digital financial industry is expected to grow rapidly in the coming years, providing greater access to banking services and increasing financial inclusion around the world. The main question addressed in this research was: What is the impact and role of digital transformation in promoting financial inclusion? The results indicate that digital transformation has a positive and statistically significant impact on financial inclusion. The results of the study also show that financial inclusion plays a pivotal role in mediating the negative impact of the digitization of banking operations. It can be concluded that there is a long-term equilibrium relationship between financial inclusion and digital economy indicators.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 242-262
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.14

الاقتصاد الرقمي ودوره في تحفيز الشمول المالي في العراق

زياد صباح علي
كلية العلوم الإسلامية
جامعة تكريت

حارث عدنان محمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كركوك

عبد العزيز محمد علوان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة كركوك

المستخلص

أدى ظهور التحول الرقمي إلى أحداث ثورة في النظام المالي التقليدي إذ قدم خدمات مالية سريعة وفعالة للمستهلكين مع خفض التكاليف للمؤسسات المالية، ومع التقدم المستمر في التحول الرقمي من المتوقع أن تنمو صناعة الرقمية والعمليات المالية بسرعة في السنوات المقبلة مما يوفر إمكانية وصول إلى أكبر عدد من الخدمات المصرفية وزيادة الشمول المالي في جميع انحاء العالم، وفي هذا البحث نتناول ما هو دور وتأثير التحول الرقمي في تعزيز الشمول المالي، إذ تشير النتائج إلى أن التحول الرقمي له تأثير إيجابي على الشمول المالي، وتظهر نتائج الدراسة أيضا إلى أن الشمول المالي يلعب دوراً كبير في تأثير الايجابي لرقمية العمليات المصرفية، يمكن استنتاج بوجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الشمول المالي ومؤشرات الاقتصاد الرقمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، الشمول المالي، التحول الرقمي.

المقدمة

إن التحول نحو الاقتصاد الرقمي كان بفضل التغيرات التي شهدتها البيئة الاقتصادية العالمية وتطورات السريعة خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الجديد نتجه عنها تسارع كبير بخطى التطور التكنولوجي تمثلت باستخدام التقنيات الحديثة في الانتاج والاتصال مما أدى إلى ظهور الثورة التكنولوجية الحديثة نتجه عنها استخدام الحاسبات العملاقة وشبكات الاتصال ومنها الشبكة الدولية للمعلومات، هذه التغيرات أدت إلى ظهور مصطلحات جديدة لهذا العصر الرقمي وبات يعرف اقتصاده (الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الابداعي، اقتصاد الذكاء)، وجميع هذه المصطلحات تشير إلى أن هذا العصر هو عصر العلم والمعرفة الرقمية، مما أدى إلى حدوث تغيرات في مستوى الانتاج وطبيعتها وهذا بدورة أدى إلى الغاء الحواجز بين البلدان وباتت السلع تتحرك بسرعة إذ أصبحت تسمى بالمنتجات الرقمية ومجتمعاتها عرفت بالافتراضية، وفي ظل هذه السيطرة الرقمية وسرعة حركاتها اصبحت المعلومات هي المحرك الرئيس للنمو والمنافسة ورسمت ملامح العصر الجديد وبات من يملك التكنولوجيا ويستخدمها بفعالية يسيطر على السوق العالمية وهكذا نجد إن الاقتصاد الجديد غلبت عليه التعاملات الالكترونية فهناك تجارة الكترونية وتعليم الكتروني وسياحة الكترونية وصيرفة الكترونية وفضلا عن طبيعة الاقتصاد الذي عرفه بالاقتصاد الجديد باقتصاد الوفرة لما لذلك من آثار مهمة على الانتاجية والكفاءة وفي ظل هذا التطور الالكتروني المتسارع وجدت العديد من البلدان طريقها نحوه وعملت باتجاه تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي وقد تحفزت العديد من البلدان الأخرى.

ويأتي العراق في مقدمة الدول التي تحتاج إلى استثمار في هذه التحولات لتعويض التحديات التي يواجهها نظامه المالي التقليدي، مثل ضعف البنية التحتية المصرفية، وانخفاض مستويات الثقة، وغياب الخدمات عن شرائح واسعة من السكان.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين التحول الرقمي والشمول المالي، واستكشاف سبل استخدام التقنيات الحديثة كوسيلة لتحقيق الشمول المالي

هدف البحث:

1. توضيح دور الاقتصاد الرقمي في تحفيز الشمول المالي.
2. تحليل واقع الشمول المالي في العراق.
3. إبراز دور التكنولوجيا الرقمية في توسيع نطاق الخدمات المالية.
4. عرض المعوقات التي تواجه التطور التكنلوجيا.

فرضية البحث ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الشمول المالي في العراق لايزال يعاني من مستوى متدني ولم يصل بعد إلى النسب المقبولة بسبب تخلف النظام المصرفي في العراق.

مشكلة البحث: على الرغم التطور التكنولوجي في العراق، لا يزال الشمول المالي محدودا، ولا يمكن لقطاع كبير من المواطنين الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية. تبرز هنا الإشكالية الرئيسة: إلى أي مدى يمكن أن يسهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز الشمول المالي في العراق؟

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات المتاحة حول الاقتصاد الرقمي والشمول المالي في العراق.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد الرقمي

أولاً. مفهوم الاقتصاد الرقمي: لاقتصاد الرقمي Digital Economy: هو مجموعة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاتصالات اليومية عبر وسائل الاتصال الحديثة المرتبطة بشبكه عنكبوتية من المعلومات تسهل على الأشخاص والمؤسسات والشركات الترابط فيما بينها وتتيح لها من استكشاف العالم والحصول على معلومات دقيقة عن جميع الأنشطة الاقتصادية المتاحة وفي أي مكان في العالم، وتمكنهم من القيام بأجراء عمليات تجارية متعددة ومعقدة، وتمكنهم من شراء كل ما يريدون وبأسرع وقت (Wermelinger، 2016:343).

كذلك عرف الاقتصاد الرقمي هو نظام اقتصادي غير تقليدي قائم على التقنية الرقية، ويرتكز على مكونات عدة منها: البنية الأساسية والأجهزة والبرمجيات، والشبكات، فضلا عن الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تعتمد بشكل كامل على شبكة الإنترنت.

كما يعرف الاقتصاد الرقمي بأنه الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية العالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة، (ابراهيم، 2022: 4).

وعرف أيضاً على: أنه تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعد ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغيير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية (كافي، 35:2009).

جدول (1): يوضح الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
1-تكون الأسواق فيه مستقرة وبطيئة الحركة	1-تتميز الاسواق بالحركة والسرعة ولا يمكن التنبؤ بها
2-حدود المنافسة فية على مستوى الوطني والقومي	2-تكون حدود المنافسة عالمية وفي اطار الاقتصاد العالمي
3-تكون البنية الاقتصادية تصنيعية في جوهرها	3-تكون البنية الاقتصادية خدمية ومعلوماتية
4-مصدر القيمة يعتمد على المواد الخام وراس المال الطبيعي ويعتمد على الإنتاج الكبير.	4-مصدر القيمة يعتمد عمى راس المال الاجتماعي والانتاج يكون مرن
5- ليس بالضرورة توفر بنى تحتية تكنولوجية متطورة جداً من أجل تعزيز بناء اقتصاد تقليدي يتمكن من تحقيق أهدافه	5-ضرورة توفير بنى تحتية تكنولوجية متطورة جداً من أجل تعزيز بناء اقتصاد رقمي يتمكن من تحقيق أهدافه

المصدر :اعداد الباحث بالاعتماد على(محمد طاقة2229،(، اقتصاد رقمي وعالم افتراضي، موقع العراق العربي https://arabianiraq.com

ثانياً. خصائص الاقتصاد الرقمي: للاقتصاد الرقمي خصائص عديدة أهمها تتمثل بالآتي (محمد ورشيد، 2012: 12):

1. سهولة الوصول إلى المعلومات: تمثل سهولة الوصل من العوامل النجاح التي يعتمدها في نمو الاقتصاد الرقمي التي تمثلت بقدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة والمشاركة الفعالة في هذه الشبكة وتوافر البنية التحتية في الاقتصاد.
2. المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: تؤثر تكنولوجيا المعلومات بشكل أساسي على درجة وطرق المنافسة وتحسين المراكز التنافسية يختلف هيكل السوق حسب درجة تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي على المستويين المحلي والدولي، ويجب دمج تكنولوجيا المعلومات في مختلف أنظمة وقطاعات الاقتصاد فضلا عن التصنيع والتدريب والتعليم وتقديم الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية (يحي، 2021: 57).
3. يوفر الاقتصاد الرقمي معلومات الاتخاذ القرار: يساعد الاقتصاد الرقمي في التحكم في المعلومات واستخدامها لخدمة القرارات والسياسات الاقتصادية فتساعد مهارات إدارة المعلومات في اتخاذ قرارات استثمارية بشكل دقيقة وكفوء على المدى الطويل يساعد بنجاح المعلومات الواردة والصادرة بكفاءة أكبر ومنها فيديو ومعلومات على (الأقراص الصلبة أو الأقراص المضغوطة) وهذه المعلومات أما (سعودي، 2019: 618).

ثالثاً. أهمية الاقتصاد الرقمي: تمثل أهمية الاقتصاد الرقمي في تحول العالم باتجاه رقمنة الاقتصاد العالمي، إذ بدأت العديد من الدول المتقدمة في تجهيز احتياجاتها كافة ومستلزمات من البنى التحتية الخاصة بها، فضلا عن استخدام الاقتصاد الرقمي، لأنه أصبح ضرورة موضوعية وأصبح لا خيار أمام الجميع غير ذلك ومن هنا تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي بشكل خاص بالنسبة للدول النامية، والتي يقع على عاتقها واجب التخطيط من الآن للتهيأة المطلوبة من أجل الاندماج في عالم الاقتصاد الرقمي،

كون الاستثمار في الاقتصاد الرقمي سيتيح إمكانات واسعة للنمو الاقتصادي والتطورات الاقتصادية، لأن التكنولوجيا الرقمية أصبحت التكنولوجيا الرقمية عنصراً اساسياً في تحقيق التنمية المستدامة في جميع بلدان العالم وتكمن أهمية الاقتصاد الرقمي أيضاً على مساعدة الشركات والمؤسسات والأفراد في دول العالم الثالث على ربطها بالأسواق العالمية التي امتازت بالسهولة (الموسوي، 2016: 115).

يعتمد الاقتصاد الرقمي على تحويل اشكال الأداء الاقتصادية التقليدية في الأعمال والتجارة وحركة الأموال إلى أنماط سريعة جداً مما يجعلها تحقق نمواً سريعاً في هذه المجالات وذلك بسبب استخدامها لتكنولوجيا المعلومات المتطورة والتي تتطور يوماً بعد يوم كالأنترنيت والويب العالمي وفي الوقت نفسه يوفر الاقتصاد الرقمي ميزة تنافسية في تطوير البرامج والابتكار ما هو جديد من أجل الحصول على اعلى مستوى من الأداء الاقتصادي للأعمال والتجارة وغيرها (كريمة، 2017: 20)، كذلك يساعد على تحفز الاقتصاد الرقمي ويعمل باتجاه نشر التكنلوجيا والاعتماد على المعلومات في تلبية طلبات المستهلكين واستخدام الانترنت لتقديم الخدمات، وأصبح لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات الدور الأهم في زيادة النمو الاقتصادي، من خلال تخطي الحواجز الطبيعية والتواصل الفوري بين الأفراد والقطاعات المختلفة ومن ثم تحقيق زيادة في القيمة الإنتاجية والصناعية. (Adam & Michal, 2017:32).

رابعاً. مؤشرات الاقتصاد الرقمي: هناك مجموعة من المؤشرات الموثوقة التي تشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقوم بقياس الجانب المادي لمعدات البنية التحتية الخاصة والآلات الرقمية (البرمجيات)، تعد التجارة الإلكترونية مقياسا مهما لقياس التجارة الإلكترونية من خلال عدد ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات، أي بين المؤسسة والمستهلك، ويجب قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية ومن مؤشرات الاقتصاد الرقمي وأيضا تمثلت بهيكل الشركات والصناعة، إذ يجب قياس تأثير التحسينات في تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والإنترنت على التركيب الهيكلي للشركات والأسواق من خلال ضرورة دمج الوحدات في الشركة أو إنشاء أقسام جديدة، مثل قسم تحليل البيانات، وكذلك يعد سلوك السعر أحد مؤشرات الاقتصاد الرقمي (الرزو، 2006: 346-347). ويمكن قياس العوامل المؤدية إلى انكماش أسعار السلع والخدمات لتعكس مدى التغير في الجودة الناجم عن تكنولوجيا المعلومات بالمؤشرات الرئيسية والنهائية هي الخصائص الديموغرافية وخصائص سوق العمل، والتي تقيس الخصائص الديموغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعاملين المشاركين في الاقتصاد الرقمي ومقارنتهم بأولئك الذين لا يفعلون ذلك، هناك خمسة مؤشرات رئيسة للاقتصاد الرقمي في العراق والتي توصيف مدى تأثير الاقتصاد الرقمي على مؤشرات الشمول المالي، ولعدم وجود مقياس لحساب قيمة المعلومات، فقد أخذت الأمم المتحدة على عاتقها قياس قيمة مؤشرات الاقتصاد الرقمي وفق أُطر المحاسبة الدولية ومنها (قاسم وابراهيم، 4:2022):

1. الأسس الرقمية: تتمثل الأسس الرقمية بمدى سهولة الوصول لمستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدرجة التأهل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية المتسارعة على مستوى العالم.
2. الابتكار الرقمي يتيح هذا المؤشر للعراق مواكبة المستقبل المتسارع للتكنولوجيا عالميا وتوافر أنظمة التعليم والمهارات التي تساعد الابتكار على مواكبة اتجاهات التكنولوجيا المتقدمة.
3. الأعمال الرقمية يمكن الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي وتوفر بيئة الأعمال الرقمية المؤاتية للتغيرات التكنولوجية.

4. يستفيد المواطن الرقمي استفادة قصوى من التكنولوجيا الرقمية التي توفر مستويات مؤهلة من التعليم والمهارات اللازمة لذلك، ومنها.

أ. **مؤشر البنية الارتكازية لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات:** يحظى مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأهمية كبيرة في الوقت الحاضر، إذ يشكل الأساس التكنولوجي المناسب للاقتصاد الرقمي، إذ يؤدي إلى تحسين كفاءة وازدهار الأنشطة الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة من خلال زيادة نسبة الأرباح من خلال تقنيات معالجة المعلومات وتخزينها وتبادلها، بالاعتماد على نماذج تنظيمية جديدة للصناعة والتجارة والتعليم باستخدام أفضل القدرات التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصالات، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والقيمة الصحيحة، ويعتمد مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على معايير عدة يستطيع على أساسها صناع القرار وضع خطط اقتصادية في أبعاد محددة منها (الشيخ،2016: 19-20)

***تحليل التطورات الحاصلة في مؤشر الابتكار في العراق:** على الرغم من صدور النسخة الرابعة عشر من تقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية، فقد تم استبعاد العراق من مؤشر الابتكار العالمي دون سبب وجيه ولم يترك له مركزا للابتكار بين دول العالم، مما يتطلب من الحكومة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحديد العوائق التي تسببت بعدم الدخول في المؤشر ويتضح هذا الضعف من خلال الجدول رقم (2) الذي يبين مؤشر الابتكار في العراق للمدة (2004-2023).

جدول (2): مؤشر الابتكار في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	نسبة الابتكار (1)	معدل النمو السنوي للابتكار
2004	0.025	.....
2005	0.031	22.8
2006	0.035	13.3
2007	0.046	28.5
2008	0.034	-24.5
2009	0.046	32.8
2010	0.037	-19.2
2011	0.035	-5.6
2012	0.036	3.5
2013	0.037	2.1
2014	0.037	1.5
2015	0.038	1.1
2016	0.036	-5.6
2017	0.044	23.8
2018	0.043	-1.5
2019	0.051	18.0
2020	0.432	7.44
2021	0.6834	0.57
2022	0.8675	0.26

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات جمهورية العراق، مؤشر الابتكار للمدة (2004-2020).

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن مؤشر الابتكار بدأ بالارتفاع خلال للمدة (2004-2007)، إذ بلغ في عام 2007 ما يقارب (0.046) بمعدل نمو (28.535) بسبب تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق، ثم انخفض في العام التالي (2008) بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية، فأصبح مؤشر الابتكار (0.034) وبنتيجة سلبية وبمعدل نمو (-24.5) والذي استمر في الارتفاع والانخفاض والاستقرار ليصل إلى (0.432) في عام (2020)، بمعدل تغير سنوي (7.44)، ويمكن الإشارة إلى أن مؤشر الابتكار وصل إلى أعلى مستوياته في عام 2019 إذ بلغ (0.051) بمعدل نمو سنوي (18.0) ثم تراجعت مرة أخرى في عام (2020)، مع تصنيف العراق خارج تصنيف الدول الأكثر ابتكارا في العالم لعام (2020) بسبب جائحة كورونا وتدهور أسعار النفط.

ب. **تحليل التطورات الحاصلة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في العراق**: إن وجود التخصيصات المالية وعمليات الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أو الأنشطة المرتبطة به أصبحت ضرورة حتمية لإظهار حجم الدولة بكل أبعادها الاقتصادية وغير الاقتصادية، والعراق قد اعتمد الإنفاق على قطاع الاتصالات والمعلومات، والجدول رقم (3) يبين حجم التخصيصات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الجاري للمدة (2004-2020):

جدول (3): حجم التخصيصات لقطاع التكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العراق للمدة 2004-2020 (دولار)

السنوات	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دولار (1)	الناتج المحلي الاجمالي الجاري دولار (2)	نسبة 1 إلى 2 %	معدل النمو السنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2004	0.019	2873435678	6.3	.....
2005	0.016	29866420845	3.2	-15.5
2006	0.029	49954890353	4.3	78.9
2007	0.044	65140147197	4.9	54.4
2008	0.032	88837055195	2.4	-2.6
2009	0.011	131614433712	1.0	-64.9
2010	0.029	111657581662	2.0	151.4
2011	0.074	138516722649	3.9	159.6
2012	0.074	185749664444	3.4	0
2013	0.035	218002481737	1.5	-52.2
2014	0.011	234637675128	0.4	-67.9
2015	0.029	228415656174	1.7	151.4
2016	0.044	166602488747	2.6	54.4
2017	0.069	187217660050	3.7	58.2
2018	0.011	2273674690341	4.7	-84.4
2019	0.014	235097182233	6.0	31.0
2020	0.016	166756984395	9.5	14.8

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات العراق، التكنولوجيا والاتصالات، المدة (2004-2020).

ويتضح من الجدول رقم (3) مخصصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2004 بلغت ما يقارب (0.019) دولار واستمرت في الارتفاع تدريجياً حتى بلغت عام 2007 ما يقارب (0.044) أي (4.9%) من الناتج المحلي الإجمالي الحالي، فضلا عن انخفاض حجم المخصصات الحكومية لاحقاً مما أدى إلى انخفاض معدل النمو السنوي إلى حوالي (-2.6%)، في عام 2008 بسبب الضغوط التضخمية القوية ارتفعت إلى (54.4%)، وفي عام 2007 شهد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، يعود بسب هذا الانتعاش إلى زيادة في حجم تكوين رأس المال الثابت والنمو السريع للاستثمار العام مقارنة بعام (2008)الذي أدى إلى انخفض معدل النمو بسبب التضخم، ثم استمر في الارتفاع والانخفاض في السنوات اللاحقة حتى انخفض في عام 2014 بنحو (0.011) دولار، مما يعني أن الناتج المحلي الإجمالي الحالي انخفض بنسبة (0.4%)، وبلغ معدل النمو السنوي حوالي (67.9%)، وبالفعل تأثرت العراق بالأحداث الامنية، وجهت معظم التخصيصات لتمويل العمليات العسكرية، فضلا عن عدم إقرار موازنة (2014)، فضلا عن أزمة أسعار النفط، أما الفترة (2015-2020) فقد ارتفعت مخصصات أنشطة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات بنحو (0.016) دولار عام 2020 بعد أن كانت حوالي (0.029) عام (2015)، مما يعني أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحالي لعام 2020 تبلغ حوالي (9.5%) مقارنة بعام 2015 والتي شكلت (1.7%) فقط من إجمالي الناتج المحلي الحالي.

خامساً. مؤشرات التحول الرقمي في القطاع المصرفي:

1. سهولة الاستخدام للخدمات المصرفية الالكترونية: يعد هذ المؤشر من إحدى الركائز الأساسية للابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) إذ يتوقف نجاح هذه الابتكارات بشكل كبير على مدى قدرتها على تيسير العمليات المصرفية وجعلها أكثر فعالية وكفاءة (محمد، 2018: 202) من خلال هذا المؤشر يمكن قياس هذه الخدمات التي تعد مقياسا مهما من مقاييس الشمول المالي، الذي يسعى إلى توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية والمصرفية بأحدث تكنولوجيا لأكبر شريحة ممكنة من السكان، ويمكن تحديد معادلة هذا البعد كما يأتي:

سهولة الاستخدام للخدمات المصرفية الالكترونية $= \frac{\text{المدفوعات الورقية}}{\text{المدفوعات الرقمية}} \times 100$

2. **الخدمات المصرفية عبر الانترنيت (الإلكترونية):** تمثل الخدمات المصرفية الإلكترونية بالنظام إلكتروني الذي يمنح العملاء إمكانية الوصول إلى حساباتهم والحصول على المعلومات الضرورية والتفاعل مع مجموعة واسعة من الخدمات المالية عبر شبكة الإنترنت باستخدام الحاسوب الشخصي أو أي جهاز إلكتروني آخر يوفر هذه الخدمات للمؤسسات والأفراد على مدار الساعة (الخزرجي، 2020: 261) ويمكن تحديد معادلة هذا البعد كما يأتي (Al Alsamydai and Yousif Khasawneh, 2012):

الخدمات المصرفية عبر الانترنت $= \frac{\text{التحولات الدائنة عبر الانترنت}}{\text{اجمالي المدفوعات عبر الانترنت}}$ **100**

3. **الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:** تتمثل بالتطورات التكنولوجية والتطورات المتنقلة التي أدت إلى تغيير الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات المالية واستخدامها، وتعد الصناعة المصرفية هي القطاع الاساسي الرائد في مجال الاستفادة من هذه التكنولوجيا، فضلا عما تقدمه الخدمات المصرفية من خلال الهاتف المحمول، في الواقع، قامت المصارف بدمج الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في أنظمتها وتم تخصيص الكثير من الموا رد المالية والتقنية في هذا المجال (Asnakew,2020: 130).

الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول $= \frac{\text{الخدمات المصرفية عبر الهاتف الدفع}}{\text{الانترنت عبر الكترونية التعاملات قيمة}} \mathbf{100}$

4. **الخدمات المصرفية عبر أجهزة الصراف الآلي (ATM):** تعد المصارف الآلية أحد أدوات الدفع الالكتروني المهمة التي تسعي من خلالها البنك المركزي إلى زيادتها وذلك من أجل ادخال أكبر عدد ممكن من الأفراد داخل النظام المالي ومحاوله زيادة العمليات داخل النظام المالي باستخدام أدوات الدفع الالكتروني التخلص من التعامل بالنقد تدريجيا وتحسين الكفاءة وزيادة تفاعل العملاء وتحسين جودة الخدمات المصرفية وتعزيز رضا العملاء وولائهم، يعد جهاز الصراف الآلي جهازاً يتيح لعملاء البنوك إجراء المعاملات المالية في أماكن عامة بشكل آلي دون الحاجة لتدخل الصرافين أو موظفي البنك تشمل الدوافع وراء تبني البنوك لأجهزة الصراف الآلي التخفيض في تكاليف العمالة (نعمة وحسن، 2018: 41) ويمكن توضيح المعادلة الرياضية لهذا المقياس كما يأتي:

الخدمات المصرفية عبر اجهزة الصراف الآلي $= \frac{\text{عدد البطاقات الالكترونية المصدرة}}{\text{عدد الزبائن الكلي}} \times \mathbf{100}$

5. **سرعة الوصول للخدمات المصرفية الالكتروني:** تعد مؤشرا حاسما لمدى فعالية التكنولوجيا المصرفية وتؤثر بشكل مباشر على تجربة العميل، وتشمل السرعة والسهولة في الاستخدام إلى جانب القدرة على الوصول الإلكتروني السريع والمستمر للخدمات المصرفية بتكاليف منخفضة (محمد، 2020: 215) يظهر هذا المؤشر عدد الحسابات الفعالة في المؤسسات المالية، ويمكن توضح المعادلة الرياضة لهذا المقياس كما يأتي:

سرعة الوصول للخدمات المصرفية الالكترونية $= \frac{\text{عدد الزبائن الكلي}}{\text{عدد العمليات التحويلية}} \times \mathbf{100}$

6. **الخدمات عبر الوكالات المصرفية:** يمثل الوكيل المصرفي نقطة بيع بالتجزئة أو كيان قانوني يحظى بتفويض من مؤسسة مالية يقدم للعملاء خدمات مثل الإيداع والسحب وتحويلات الأموال والدفع الفواتير والاستعلام عن الرصيد وتقبل الإيداعات المباشرة فضلا عن طرق استخدام البنوك للوكلاء المصرفيين تختلف بناءً على مدى الصلاحيات المعطاة للوكلاء، سواء كان ذلك من خلال توسيع أو تقييد نطاق عملهم .ويمكن توضيح المعادلة الرياضية لهذا البعد كما يأتي (لاوير وآخرون، 41:2011).

الخدمات عبر الوكالات المصرفية $= \frac{\text{عدد الوكالات الممنوحة}}{\text{عدد الزبائن الكلي}} \times \mathbf{100}$

المبحث الثاني: الإطار النظري للشمول المالي

أولاً. مفهوم الشمول المالي: يعد الشمول المالي من أهم الموضوعات الحديثة التي ظهرت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية في عام (2008)، أصبح الاهتمام العالمي واضحا من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الاشتمال المالي إلى جانب موضوعات أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وامكانات قطاعات المنشاة الصغيرة والمتوسطة (ضيف، 2020: 471).

كذلك عرف الشمول المالي على أنه العملية التي تضمن الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها جميع شراح المجتمع بشكل عام، والفئات الضعيفة مثل القطاعات الأضعف والفئات ذات الدخل المنخفض على وجه الخصوص، وبتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة من خلال التنظيم والجهات الفاعلة للمؤسسات الرسمية (Pazarbasioglu، 2020:34).

كما عرف أيضا من قبل مجموعة العمل المالي Force Task Action Financial (FATF) الشمول المالي بأنه ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وبطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجب أن تكون هذه المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للتنظيم وتقدم من خلال المؤسسات المالية، بما يتمشى مع فريق العمل المعنية بالإجراءات المالية (Guidance، 2017: 38).

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن الشمول المالي يتمثل في استخدام الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة المختلفة والرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل، وكذلك خدمات التأمين والتمويل والائتمان لتفادي لجوء لبعض الوسائل والقنوات غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدني من الرقابة والاشراف وغالبا ما تكون مرتفعة الأسعار نسبيا، مما يؤدي إلى سوء استغلال لاحتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية.

ثانياً. أهمية الشمول المالي: الشمول المالي والوصول للخدمات المالية والمصرفية تحظى بأهمية كبيرة من قبل صانعي السياسات المالية كمصدر لتحقيق الأرباح لاسيما في السنوات الأخيرة وفي مختلف دول العالم وتحديداً الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والذي سينعكس بدوره ايجابيا على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ تبنت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسة في اليات التنمية الاقتصادية والمالية، كما تبنت العديد من الدول استراتيجيات واتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل والحصول على الخدمات المالية بهف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة الفعلية في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر (Barajas، 2020: 13) ويمكن ابراز أهمية الشمول المالي وأوجه الاستفادة منه نظرياً تشمل بالآتي

1. يساهم الشمول المالي في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ هناك علاقة طردية بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي، من خلال الاستثمار في القطاعات المختلفة الصحة والتعليم وأنشطة الأعمال كما اثبتت الدراسات إن تعميق في الخدمات المالية يقلل من اوجه انعدام المساواة بين الأفراد وإن توفير خدمات التمويل الاصغر ساعد كثيراً على ايجاد فرص العمل خارج الاطار الحكومي وتقديم القروض والخدمات العامة إذ تصل نسبته إلى 50%، ويقلل الشمول المالي من تكاليف تقديم الخدمات العامة والتي تتميز بكفاءة أكبر عند تقديمها (معوض وعلم الدين، 2021: 6).
2. الشمول المالي له دوراً مهما في أتمته النظام المالي خصوصا مع تزايد الاهتمام الدولي بتوسيع نطاق الشمول المالي، إذ يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها لمزيد من أتمتة هذه الخدمات، وبما يجذب المزيد من مستخدمين الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات والالكترونيات التي شهدها العالم في القرن الواحد والعشرين، وإن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خصوصاً فيما يتعلق بالمدفوعات له فائدة لكل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، إذ تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما إن أتمتة هذه المدفوعات ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد مستخدمي النظام المالي (Bank World، 2012:3).
3. يلعب الشمول المالي دورا رئيسا في تعزيز النمو والتنمية والحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء من تحويل الأصول المدرة للدخل، بما في ذلك الأصول البشرية مثل الصحة والتعليم فضلا عن ذلك، فإن تطوير القطاع المالي يمكن الفقراء من توجيه مدخراتهم إلى القطاع الرسمي، أي الحسابات

المصرفية وغيرها من برامج الادخار والتعيينات التي تحمي الفقراء من استغلال التجار والمقرضين. (Iqbal & Mirakbor, 2012: 39).

4. يعد الشمول المالي هدفا مهمة في السياسات الاجتماعية الاقتصادية التي اتخذتها الكثير من البلدان التي تتخذ من الشمول المالي هدفا لها، مما أدى إلى تعزيز اهمية الشمول المالي في مختلف البلدان دول العالم وخصوصا الدول النامية نتيجة تداعيات الأزمة لعالمية، كذلك تنبت العديد من الدول استراتيجيات طويلة المدى نحو تحسين فرص العمل والوصول إلى التمويل الخدمات المالية بهدف تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر (Khalil, 2016: 45-44)

ثالثاً. تحديات التي تواجه الشمول لمالي على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل الحكومة، ممثلة بشكل أساسي في قطاعها المصرفي سواء عبر البنوك المركزية أو التجارية، لتعزيز وتنسيق الشمول المالي، ولتوطيد أواصر التعاون ونشر الثقافة المصرفية، من خلال طرح وإتاحة الخدمات المالية كافة لمختلف لفئات المجتمع عبر استخدامها لقنواتها كافة المصرفية والمالية الرسمية وبكل ما يمكن أن يتيحه ذلك عبر تحقيق الاستقرار المالي وزيادة نصيب الأفراد في القطاع الرسمي، ومن خلال توفير السيولة لتمويل المشروعات القومية العمالقة، أو حتى المشروعات الصغيرة أو المتوسطة فإن القطاع المصرفي مازال يعاني الكثير من التحديات لاسيما في الدول النامية التي تعاني من انخفاض في الحسابات المصرفية في المؤسسات المالية نتيجة لأسباب عدة ومنها الآتي:

1. لاستقرار الاقتصادي: يعد الاستقرار من أهم العوامل التي له تأثير كبير على الشمول المالي،إذ يؤدي عدم الاستقرار الاقتصادي إلى حدوث أزمات اقتصادية بشكل كبير متمثلة في نقص الائتمان من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك للأفراد غير الاثرياء إذ تحاول البنوك استعادة الوضع السابق ونسب رأس المال التنظيمي الخاص بها من خلال تقليص الائتمان وخاصة للمقترضين الذين يعدون موضوعات ائتمانية أكثر خطورة (Rojas-Suarez,:2016: 12).
2. تحلف البنية التحتية المالية: ويقصد بها تراجع البنية التحية التي تشمل مقومات العمل المالي والمصرفي كافة والتي تأتي في مقدمها قواعد البيانات والتشريعات القانونية للأزمة لضمان عمل المصرفي، إذ يؤدي عدم تطور البنية التحتية الى تقليل فرص عمل كل من المقرض والمقترضين في الوصل إلى المعلومات التي تخص الزبائن مثل الأهلية القانونية والإفصاح المالي وغيرها (Santos & Meera، 2015 :320).
3. يؤدي الافتقار إلى المعرفة المالية الإدارة والإجراءات والأدوات في بيئة تتسم بإجراءات تطبيق معقدة للقروض المصرفية وتكاليف التمويل المرتفعة أسعار الفائدة وتكاليف المعاملات وما إلى ذلك (Ibadoghlu،2019:33) إلى ضرر كبير بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً. مؤشرات الشمول المالي: تمثل مؤشرات الشمول المالي من أهم المؤشرات التي تتخذها البنوك المركزية و التي تقدم تحليلا دقيقا لواقع عمل القطاع المصرفي استناداً إلى قاعدة بيانات رصينة لمؤشرات عمل القطاع المصرفي تساندها بيانات ديموغرافية سكانية، ومن هذا الأساس فأن قياس مستوى الشمول المالي في العراق يعتمد على مؤشرين أساسين، وهما مؤشر مستوى الوصول للخدمات المالية ومؤشر مستوى استخدام الخدمات المالية والتي سوف يتم اعتمادها مع مؤشراتها الفرعية من أجل قياس مستوى الشمول المالي وتطوره في بيئة الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2023) وتعذر على الباحث استخدام مؤشر الجودة لعدم توفر البيانات المطلوبة ضمن هذا المؤشر في

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 242-262
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.14

إحصائيات البنك المركزي العراقي والجدول رقم (4) يوضح مؤشرات الشمول المالي المعتمدة في العراق ومتغيراتها الفرعية (الشمري،2016:297):

1. **مؤشر مستوى الوصول إلى الخدمات المالية:** توفر هذه المؤشرات الأساس لتمهيد وتحسين الطريق لتحقيق الشمول المالي، مما يقلل من الجهود التي يتحملها آلاف الأفراد في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى الخدمات المالية، إلا أن واقع هذه المؤشرات وطبيعة مستوياتها كانت اقل عن المستوى المطلوب، وهذا يعد أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي، ومن هذه المؤشرات:

أ. **كثافة الفروع ومعدلات التوزيع في القطاع المصرفي العراقي:** يعد واحد من أهم المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، إذ يقيس هذا المؤشر الكثافة المصرفية عدد السكان إلى اجمالي الفروع المصرفية إذ كلما انخفض هذا المؤشر دل على انتشار العادات المصرفي ويتم قياسها وفق المعادلة الآتية:(لكثافة المصرفية عدد السكان /عدد الفروع (الف نسمة)،يبحث العديد من اصحاب المصارف على مبدى انتشار المصرف من خلال نماذجها المتعددة التي الذي وضع في عام (1967) (Cameron & Trivedi، 1999: 3) تطرقت الى عملية الانتشار ومنها الكثافة العالمية، لا تقيس كثافة البنوك حجم السكان بالنسبة إلى إجمالي عدد الفروع، أما الانتشار المصرفي فيقاس بعدد الوكالات بالنسبة لعدد السكان فإذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، إذا كان أكثر من (1) تحركات الارتباط إيجابية، أي هناك انتشار كبير للمصارف اكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف يعني أنه قد يكون هناك فجوة كبيرة لدى البنوك، ومن ثم انخفاض الربحية، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى أن انتشار البنوك حسب هذا النموذج غير كاف، ومن ثم لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة وقد طور هذا النموذج إلى الأخذ بعدد السكان المنتجين فقط أي البالغين والقادرين على العمل ويتم قياسهما وفق الآتي /

الكثافة المصرفية = عدد السكان ألف نسمة / عدد الفروع* 100

الانتشار المصرفي = عدد الفروع / عدد السكان (100000 نسمة) *100

جدول (5): الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية في العراق

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)(1)	عدد فروع المصارف (2)%	نسبة التغير %	الكثافة المصرفية (3)(2/1)	الانتشار المصرفي (4)(1/2)
2010	32,489	871	-	37,3	2,7
2011	33,338	899	3.2	37,08	2,7
2012	34,207	994	10.5	34,4	2,9
2013	35,095	1014	2.01	34,6	2,9
2014	36,004	1034	1.97	34,8	2,9
2015	36,933	854	17.4	43,2	2,3
2016	37,883	866	1.4	43.7	2,3
2017	37,140	844	2.5	44.05	2.27
2018	38,200	857	1.54	44.16	2.24

السنوات	عدد السكان (الف نسمة)(1)	عدد فروع المصارف (2)%	نسبة التغير %	الكثافة المصرفية (3)(2/1)	الانتشار المصرفي (4)(1/2)
2019	39,300	881	2.8	44.66	2.24
2020	40,150	884	0.34	45.41	2.20
2021	41,190	904	2.26	29.26	3.41
2022	42,248	876	3.9	42.24	2.07
2023	28,145	856	2.28	32.87	3.04

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى تقارير البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث.
البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ-

ويلاحظ من الجدول رقم (5) أن مستوى الكثافة المصرفية منخفضة في بيئة الاقتصاد العراقي قياسا بالمؤشر العالمي والذي يبلغ فرعا واحدا لكل (10000) شخص فقد بلغت (5079) عام 2022 وهذا يعني أن لكل (50,79) شخص فرع مصرفي واحد بعد ان كانت (35,6) عام (2010) وهذه النسب منخفضه مقارنة بالمعيار العالمي، إذ يبدو أن مستوى الانتشار والكثافة المصرفية في العراق غير قادر على التعامل مع المؤشرات العالمية ومستويات الأعمال الاحتياجات الفعلية والاقتصادية لرفع مستويات الوصول إلى الخدمات المصرفية وإتاحتها للقطاع الأكبر من المجتمع، وهذا ما ينعكس بصورة ايجابية على مستوى الوعي والتعليم المالي والمصرفي، وعلى ممارسة دور القطاع المصرفي والاقتصادي والتنمية، تشير الجدول رقم (5) إلى أن الاختراق المصرفي والكثافة المصرفية مستمر في الحفاظ على مستوياتها المنخفضة في العراق بسبب تدهور الأوضاع الأمنية منذ منتصف عام (2014) واحتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) في عدد معين من المحافظات العراقية، أدى ذلك إلى غلق (121) فرع من المصارف الحكومية العامة والخاصة فضلاً عن قلة اعداد المصارف المنتشرة في العراق.

فضلا عن عدم وجود الخطط المصرفية الرصينة وقلة تطوير شبكة الفروع المصرفية وتدني مؤشر الانتشار المصرفي خلال السنوات اللاحقة، وهذا بدوره حال دون عملية النفاذ والوصول إلى الخدمات المالية واستفادة اكبر عدد من شرائح المجتمع، وخاصة المستبعدين والمحرومين، مما أثر على انخفاض جودة الخدمات، وتراجع كفاءة الأداء، كما أنه عمل على اضعاف القدرة في تعبئة المدخرات المحلية، وتسهيل الأنشطة التجارية والاقتصادية للمواطنين وإتمام مختلف معاملاتهم المالية بسهولة فكلما ارتفع مؤشر الكثافة المصرفية وانخفض مؤشر الانتشار المصرفي كلما دل على ضعف الثقافة المصرفية.

ب. الانتشار المصرفي لماكنت السحب الآلي ATM: شهدت انتشار أجهزة الصراف الآلي في العراق تطور ملحوظ للمدة (2020-2022) إلا أن معظم التطورات التي حدثة في عدد أجهزة الصراف الآلي في العراق ليس بالمستوى الطموح، على الرغم من الجهود التي يبذلها البنك المركزي في حث العديد من البنوك على توفير أجهزة الصراف الآلي تمثل البطاقات الإلكترونية إحدى أهم وسائل نظام الدفع الوطني وهي مظهر من مظاهر تطور الحياة الاجتماعية والتجارية، إذ يمثل التطور السريع لهذه التقنيات المصرفية في العصر الحديث بوضوح من خلال التطورات السريعة وبشكل الملحوظ

خاصة في البنوك والمؤسسات المالية، تعرف البطاقة الإلكترونية كوسيلة للدفع، وذلك لاستخدامها كوسيلة بديلة للدفع نقداً والشيكات، وهي عبارة عن قيمة نقدية محملة على كارت به ذاكرة رقمية، أو الذاكرة الرئيسية للمنشأة التي تدير عملية التبادل، (عيمور، 2005: 14).

جدول (6): الانتشار المصرفي لماكينات المصرف الآلي ATM

السنوات	عدد البالغين (الف نسمة) (15 سنة فأكثر) (1)	عدد فروع المصارف (2)	عدد ATM	نسبة الانتشار المصرفي (2/1)
2010	17,425	871	385	2.21
2011	18,103	899	467	2.58
2012	18,987	994	467	2.46
2013	19,954	1014	467	3.24
2014	20,732	1034	337	1.63
2015	21,389	854	580	2.71
2016	22,022	866	660	3.00
2017	22,655	844	654	2.90
2018	23,326	857	865	3.71
2019	24,012	881	1014	4.22
2020	24,730	884	1340	5.42
2021	25,453	904	1566	6.15
2022	26,190	876	2223	8.49
2023	28,145	856	4021	6.99

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى ،تقرير البنك المركز العراقي، تقارير الاستقرار المالي للمدة (2010-2023)

البنك https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ الدولي.

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن معدل الانتشار المصرفي لأجهزة الصراف الآلي منخفض في البيئة المحلية اذ بلغ (385) جهازاً عام (2010) وقد لوحظ استقرار بين أجهزة الصراف الآلي خلال عامي (2011) و(2013)إذ بلغ عددها (467) جهازاً دون أي ارتفاع، ثم انخفضت عام (2014) إلى(337) بسبب أحداث الأمنية التي تعرض لها البلد، ثم ارتفعت عام (2015) إذ بلغت (580) آلة (TMA)، مما أدى إلى زيادة نسبة انتشار البنك إلى (2.71) وعاودت بالارتفاع في عام (2022) مما ذلك إلى ارتفاع نسبة الانتشار المصرفي إلى (8.49) ثم عاودت الانخفاض عام (2023) اذ بلغت(6.9).

ج. **مؤشر الانتشار المصرفي الى مساحة العراق**: يعد واحد من أهم المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، إذ يقيس هذا المؤشر الانتشار المصرفي.

جدول (7): الانتشار المصرفي إلى مساحة العراق

السنوات	عدد فروع المصارف(2)	عدد ATM	عدد فروع المصارف لكل (1000)كم2	عدد ATM لكل (1000)كم2
2010	871	385	2.10	0.89
2011	899	467	2.14	1.07
2012	994	467	2.28	1.07
2013	1014	467	2.40	1.49
2014	1034	337	2.77	0.77
2015	854	580	2.79	1.33
2016	866	660	2.46	1.52
2017	844	654	1.94	1.51
2018	857	865	1.99	1.99
2019	881	1014	2.04	2.33
2020	884	1340	2.05	3.08
2021	904	1566	2.08	3.60
2022	876	2223	2.01	5.11
2023	856	4021	2.4	4.0

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى،تقرير البنك المركز العراقي، تقارير الاستقرار المالي للمدة (2010-2023) -

البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ

يتضح من الجدول رقم (6) أن قيمة مؤشر فروع البنوك لكل (1000) كم لم تشهد أي تحسن خلال فترة الدراسة، أما فيما يتعلق بمؤشر انتشار أجهزة الصراف الآلي فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، بعد أن سجل قيمة قدرها (0.89) صراف لكل (1000) كم 2 عام (2010) نلاحظ أن هذا العدد ارتفع إلى (152) صراف عام(2016)، ثم أخذت في الارتفاع ليبلغ عام (2020)(5.11) صراف الي.

2. **مؤشر العمق المالي**: من خلال هذا المؤشر يتضح مدى تقدم الوساطة المصرفية من خلال سهولة الوصول إلى الخدمات المصرفية ودورها في دعم عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية، ويقاس مؤشر العمق المصرفي باستخدام مؤشرين رئيسين: الأول هو النسبة الائتمان المقدمة إلى للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والثاني هو نسبة ودائع القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (مصطفى، 2022: 75).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 242-262
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.14

جدول (8): مؤشر العمق المصرفي في العراق(مليون دينار)

السنوات	القروض للقطاع الخاص (1)	ودائع القطاع الخاص(2)	الناتج المحلي الاجمالي(3)	مؤشر العمق المصرفي لقروض للقطاع الخاص (3/1)	مؤشر العمق المصرفي لودائع للقطاع الخاص(2/3)
2010	8,527,131	13,711,612	171,957,000	5.0	8.0
2011	18,192,612	11,356,308	211,310,000	8.6	5.4
2012	14,650,102	21,115,540	245,186,000	6.0	8.6
2013	16,947,533	24,450,014	267,395,000	6.3	9.1
2014	17,745,141	24,702,632	260,610,000	6.8	9.5
2015	18,070,058	23,636,904	191,715,000	9.4	12.3
2016	18,180,970	23,708,420	196,536,000	9.3	12.1
2017	19,452,293	26,093,354	225,995,000	8.6	11.5
2018	20,216,073	27,364,385	251,064,000	8.1	10.9
2019	21,042,213	30,708,684	262,917,000	8.0	11.7
2020	25,866,652	35,920,533	219,768,000	11.8	16.3
2021	29,578,293	43,243,055	301,152,000	9.8	14.4
2022	35,016,909	54,893,772	383,064,000	9.1	14.3
2023	39,548,039	56,556,673	65000330.0	8.3	17.13

الجدول من اعداد الباحث: بالاستناد الى تقرير البنك المركزي للمدة من (2010-2023)، تقرير الاستقرار المالي للمدة (2010-2023)

من خلال الجدول رقم (8) يتضح تأثير العمق المصرفي على حجم القروض والودائع بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، إذ حصل ارتفاع نسبة قروض القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2012)، وارتفعت إجمالي ودائع القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2010-2022) من (5.0) إلى (9.1)، وكذلك بالنسبة للتأثير العام من (8.0) عام 2010 إلى (14.3) عام. 2022، وإن هذه النسب المنخفضة تعكس انخفاض مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض الطلب على الخدمات المصرفية.

المبحث الثالث: رؤية استشرافية لمستقبل الاقتصاد الرقمي في تعزيز الشمول المالي في العراق في ضوء التجارب الدولية

المطلب الأول: التحولات العالمية في الاقتصاد الرقمي والشمول المالي: يشهد العالم في العقدين الأخيرين تحولاً بنيوياً عميقاً في أنظمته المالية بفعل تطور التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل (Blockchain)، الأمر الذي جعل الاقتصاد الرقمي ركيزة أساسية في تعزيز الشمول المالي. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أنّ الرقمنة أصبحت القوة الدافعة الأساسية لدمج الشرائح غير المشمولة مالياً في النظام المالي الرسمي، ولا سيما في الدول النامية .(World Bank, 2021) فقد أدت رقمنة المدفوعات وشبكات الهاتف المحمول إلى رفع معدلات الشمول المالي في دول مثل الهند وكينيا وبنغلاديش بنسبة تجاوزت 30% خلال أقل من عشر سنوات.(Pazarbasioglu et al., 2020) وتتفق الدراسات الدولية على أنّ مستقبل الشمول المالي يعتمد على خمس ركائز رئيسة:

1. الانتشار الواسع للمحافظ الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمي.
2. توسع الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.Mobile Banking
3. التحول نحو البنوك الرقمية.Digital-Only Banks
4. اعتماد الهوية الرقمية الموحدة وربطها بالخدمات المالية.
5. استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي في تقييم الجدارة الائتمانية (Dahlman et al., 2016)

هذه الاتجاهات تؤكد أنّ التحول الرقمي لم يعد خياراً تقنياً، بل أصبح ضرورة اقتصادية لتنمية الأنظمة المالية ودمج الفئات المستبعدة مالياً.

المطلب الثاني: مقارنة استشرافية بين نتائج البحث والتجارب الدولية: أظهرت نتائج البحث الحالي وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الاقتصاد الرقمي في العراق على الشمول المالي، وإن العلاقة بينهما طويلة الأجل وتتسم بالاستقرار النسبي، رغم التحديات البنيوية في البنية المصرفية التقليدية (قاسم وإبراهيم، 2022). وقد بيّنت البيانات انخفاض الكثافة المصرفية وضعف انتشار الفروع وأجهزة الصراف الآلي مقارنة بالمعايير الدولية، مقابل ارتفاع ملحوظ في استخدام المحافظ الإلكترونية وقنوات الدفع الرقمي (البنك المركزي العراقي، 2023).

عند مقارنة هذه النتائج بالتجارب الدولية الناجحة، يمكن استخلاص ما يأتي:

1. **التجربة الهندية: نموذج India Stack**: اعتمدت الهند على الهوية الرقمية Aadhaar وربطها مباشرة بالحسابات والمحافظ الإلكترونية. وقد ارتفع الشمول المالي من 35% عام 2011 إلى أكثر من 80% عام 2020 تفعيل الهوية البايومترية وربطها بالمدفوعات الحكومية سيشكل نقلة نوعية في دمج المواطنين داخل النظام المالي.
2. **التجربة الكينية M-Pesa:** أظهرت كينيا أن الهاتف المحمول يمكن أن يشكّل بديلاً للبنية المصرفية التقليدية، إذ تتم أكثر من نصف المعاملات المالية عبر الهاتف (Asnakew, 2020) الانتشار الواسع للهواتف الذكية يوفر فرصة استراتيجية لتقديم خدمات مصرفية للفئات الريفية والمحرومة.
3. **التجارب الخليجية: الإمارات والسعودية:** اعتماد بنوك رقمية بالكامل مثل "STC Pay" و "Liv" أدى إلى توسّع قاعدة العملاء وخفض التكاليف وتحسين جودة الخدمات (Khalil, 2016)

تهيئة البيئة التشريعية لتأسيس بنوك رقمية محلية معتمدة بإمكانها تعويض ضعف البنية المصرفية التقليدية.

تُظهر المقارنة أن العراق يمتلك المقومات الأساسية للتحول الرقمي، لكن الاستفادة المثلى تتطلب دمجاً مؤسسياً بين البنية الرقمية والسياسات المصرفية.

المطلب الثالث: استشراف مستقبل الشمول المالي في العراق في ظل التحول الرقمي: استناداً إلى الأدلة النظرية ونتائج البحث والتجارب الدولية، يمكن رسم سيناريو مستقبلي متوقع للشمول المالي في العراق:

1. **بناء منظومة دفع رقمية وطنية متكاملة:** من المتوقع أن يؤدي استمرار التوسع في نظم الدفع الإلكتروني والمقاصة الآلية والتحويلات الرقمية إلى ارتفاع مستوى الشمول المالي إلى أكثر من 55% خلال خمس سنوات، وهو اتجاه تؤيده الأدبيات التي تربط بين انتشار المدفوعات الإلكترونية والاندماج المالي (Sarma, 2008).

2. **نمو الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:** سيصبح الهاتف المحمول المنصة الأكثر فعالية للوصول المالي، خصوصاً في المناطق ذات البنية المصرفية الضعيفة، كما يدعم ذلك ارتفاع معدلات انتشار الأجهزة الذكية (Iqbal, 2013)
3. **التحول نحو بنوك رقمية كاملة Digital Banks**: البنوك الرقمية قادرة على تخفيض التكاليف التشغيلية بنسبة تتراوح بين 30–50% وتقديم خدمات أسرع وأكثر شمولاً للفئات ذات الدخل المنخفض (Rojas-Suarez, 2016) في الحالة العراقية، سيكون التحول نحو البنوك الرقمية عاملاً حاسماً لتعويض ضعف الكثافة المصرفية.
4. **تعزيز الثقة بالنظام المالي:** إن تطوير البنية الأمنية الإلكترونية وحماية البيانات وتبسيط الإجراءات المصرفية سيزيد من استخدام الحسابات البنكية والمحافظ الرقمية، وهو أحد العوامل التي تبين أنها تقود إلى نمو الشمول المالي في الدول النامية (World Bank, 2021).
5. **توظيف البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي:** تتيح أدوات الذكاء الاصطناعي تحليل الجدارة الائتمانية غير التقليدية للفئات المحرومة من القروض، وتقديم خدمات الإقراض الصغير والفوري، وهو نموذج أثبت فعاليته في الصين والهند (Dahlman et al., 2016).

المطلب الرابع: متطلبات تحقيق الرؤية المستقبلية للشمول المالي في العراق: لتحويل الرؤية الاستشرافية إلى واقع ملموس، لا بد من تهيئة بيئة وطنية داعمة، من أبرز عناصرها:

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية عبر زيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (الشيخ، 2016).
2. وضع استراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي ترتبط بالتحول الرقمي وتتبنى مؤشرات قابلة للقياس (ضيف، 2020).
3. تحسين الثقافة المالية ونشر الوعي المالي في المدارس والجامعات ومؤسسات الدولة (معوض وعلم الدين، 2021).
4. تحفيز الابتكار المالي FinTech وتسهيل ترخيص الشركات الناشئة الرقمية (محمد ورشيد، 2012).
5. تفعيل الهوية الرقمية وربطها بالنظام المصرفي بما ينسجم مع التجارب الدولية الرائدة (Pazarbasioglu et al., 2020).
6. تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير خدمات الدفع، وتوفير بيئة تنافسية تحفز الابتكار.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: وجود تأثير إيجابي واضح للاقتصاد الرقمي على الشمول المالي في العراق، إذ أظهرت البيانات أن تنامي الخدمات الرقمية (مثل الدفع الإلكتروني والمحافظ الإلكترونية) أسهم في تحسين مؤشرات الوصول المالي رغم ضعف البنية المصرفية التقليدية.

1. تُظهر الاتجاهات طويلة الأجل وجود علاقة توازنية مستقرة بين مؤشرات الاقتصاد الرقمي والشمول المالي، ما يشير إلى قابلية النظام المالي في العراق للاستجابة للتحول الرقمي مستقبلاً.
2. على الرغم من التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصالات داخل العراق، إلا أن البنية التحتية المصرفية الفروع والـ (ATM) ما تزال أقل بكثير من المعايير الإقليمية والعالمية، مما يؤثر في مستوى الوصول للخدمات المالية.
3. بيانات الشمول المالي تشير إلى انخفاض الكثافة المصرفية وارتفاع عدد السكان قياساً بعدد الفروع، وهو ما يفسر اعتماد المواطنين المتزايد على المحافظ الإلكترونية كبديل للخدمات البنكية التقليدية.

4. تُظهر مؤشرات العمق المصرفي أن مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الإجمالي محدودة، نتيجة ضعف الثقة، والاعتماد المرتفع على النقد، وغياب الابتكار المالي.
5. كشف تحليل تطور مؤشرات الابتكار الرقمي في العراق عن عدم استقرار في الأداء وتذبذب واضح خلال المدة (2004–2023)، ما يشير إلى أن التطور الرقمي غير معزز بسياسات مستدامة.
6. يبرز البحث أن تجارب الدول الناجحة (الهند، كينيا، دول الخليج) عززت الشمول المالي عبر اعتماد الهوية الرقمية والبنوك الرقمية، وهو ما يفتقر إليه النظام المالي العراقي حالياً.
7. يتضح من البيانات أن الثقافة المالية والوعي المصرفي ما يزالان منخفضين لدى شريحة واسعة من السكان، وهو ما يحد من الاستفادة الكاملة من الخدمات الرقمية المتاحة.

ثانياً. التوصيات:

1. تطوير استراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي ترتبط مباشرة بالاقتصاد الرقمي، مع تحديد مؤشرات قياس سنوية، لضمان تحقيق التوسع في الخدمات المالية بشكل منظم وفعّال.
2. زيادة الاستثمار في البنية الرقمية للقطاع المصرفي، بما يشمل تحديث الأنظمة الإلكترونية، وتوسيع قنوات الدفع، وتحسين البنى التحتية للاتصالات، بما يعزز الوصول للخدمات الرقمية في المدن والمناطق الريفية.
3. تبني الهوية الرقمية الموحدة وربطها بالحسابات المصرفية والمحافظ الإلكترونية كما هو معمول به في الهند، لتسهيل فتح الحسابات الرقمية وتوسيع قاعدة العملاء.
4. منح تراخيص وبيئة تنظيمية داعمة للبنوك الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية (FinTech) بهدف تحسين الابتكار وتقديم خدمات مالية منخفضة التكلفة لشريحة أكبر من المجتمع.
5. تعزيز الثقافة المالية عبر برامج إعلامية وتربوية في المدارس والجامعات والمؤسسات الحكومية، بما يرفع مستوى الوعي باستخدام الخدمات الرقمية ويحسن الثقة بالمصارف.
6. توسيع شبكة الصرافات الآلية ونقاط البيع POS وتركيزها في المناطق المحرومة لتحقيق توازن جغرافي في توفر الخدمات المصرفية.
7. تحفيز المصارف على الابتكار وتقديم منتجات رقمية جديدة مثل القروض الفورية، والدفع عبرQR ، والتمويل الصغير الرقمي، بما يساعد على دمج الفئات منخفضة الدخل والعمالة غير المنتظمة.
8. تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للأمن السيبراني وحماية البيانات لتقليل المخاطر وزيادة ثقة العملاء بالنظام المصرفي الرقمي، مما يعزز تبني الخدمات الرقمية ويدعم الشمول المالي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. يدو محمد، بوعافية رشيد، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الملتقى العلمي الدولي الخامس، تونس، 2012، ص4.
2. نعمة، نغم حسين، حسن، احمد نوري (2018) مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، وقائع والدراسات الاقتصادية مجلة6 ، عدد1 ، ص471 .والتخفيف من حدتها ورقابتها.
3. ابراهيم، نجلاء عبد المنعم، تحديات التحول نحو الاقتصاد الرقمي الأخضر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سوريا، 2022، ص4
4. الموسوي، صفاء عبد الجبار، كاظم سعد الأعرجي واخرون، الاقتصاد الرقمي، ط1 ، عمان، دار الأيام المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الادارية، بغداد.
5. معوض، تغريد مختار سيد، وعلم الدين مى محمد (2021)" تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي.

6. محمود أحمد عياد صالح، الاقتصاد الرقمي، دار العلم للنشر والتوزيع، مصر، 2020، ص5
7. المياحي، مروة محمد عودة، اثر الشمول المالي على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2022)، مجلة كلية الكوت الجامعة، للنشر والتوزيع،2017 .
8. لاوير، كيت، دياس، ودينيس وطرازي، مايكل(2011)، الوكلاء المصرفيون :ادارة المخاطر
9. كريمة، عبدالجبار، (2017) فعالية تطبيق الاقتصاد الرقمي في ترشيد أداء المؤسسات البنكية دراسة حالة لوكالتي BADR وBDL ببوسعادة، جامعة محمد وضياف.
10. كافي، مصطفى يوسف، سلسة الاقتصاد الإلكتروني: الحكومة الإلكترونية في ظل الثروة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار ومؤسسة رسلان، دمشق، 2009.
11. قاسم، نسرين غالي، إبراهيم، مصطفى محمد. الاقتصاد الرقمي في العراق بين تقنيات حاضرة وتحديات مستقبلية بحث تحليلي للمدة من 20222003 -مجلة كلية الكوت الجامعة المؤتمر العلمي السادس لكلية الكوت الجامعة - 2 – 3 مايو/ أيار 2.
12. ضيف، فضيل البشير، (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال الشمول المالي-دراسة ميدانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية جامعة.
13. شرقي يحيى، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي – دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 03، العدد 02، جامعة خميس ميلانة، الجزائر، 2021، ص57.
14. الخزرجي، فؤاد محمد عبد الله (2020) مدى استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية وأثرها في الشمول المالي.
15. تقارير البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.
16. بلقاسم سعودي واخرون، دور تكنولوجيا العالم والاتصال كآلية لتفعيل الاقتصاد الرقمي الأخضر في الجزائر، المجلة للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد خاص2، مؤتمر جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن، 2019، ص618.
17. الشمري، صادق راشد، الصناعة المصرفية الاسلامية والمتطلبات العلمية، الطبعة الاولى، مطبعة بغداد، 2016.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. World Bank (2021). Financial Inclusion Support Framework (FISF). https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/brief/financialinclusion-support-framework. Acces date, 28June 2020- Yang, L., & Zhang, Y. (2020). Digital financial inclusion and sustainable.
2. Sarma, Mandira (2008), Index of Financial Inclusion, Working Paper, No.215, Provided in Cooperation with: Indian Council for Research on International Economic Relations (ICRIER), New Delhi.
3. Rojas-Suarez, L. (2016). Financial inclusion in Latin America: Facts and obstacles. Center for Global Development Working Paper, (439). Regression". University of California, Davis. June 1999
4. Pazarbasioglu, C., Mora, A. G., Uttamchandani, M., Natarajan, H., Feyen, E., & Saal, M. (2020). Digital financial services. Papers, No.334, OECD Publishing, Paris, France.
5. Khan, Harun, (2012), Issue and Challenges in financial inclusion- policy, partnership processes & products, the symposium on financial inclusion in India economy, organized by the India institution of public Administration, Bhubaneswar.

6. Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks, 422, 44 – 4.
7. inclusion: an axiomatic approach". Working paper. MUMBAI. March 2010
8. Guidance, F. A. T. F. (2017). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion. FATF/OECD,2.
9. Guidance, F. A. T. F. (2017). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion. FATF/OEC.
10. Dahlman C, Mealy S, Wermelinger M. (2016), Harnessing the Digital Economy for Developing Countries. OECD Development Centre Working Chakravarty، Satyra R. & Pali، Rupayan،" Measuring Financial Cameron, A. Colin& K. Trivedi, Pravin ,"Essentials of Count Data.
11. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. B. (2020). Financial inclusion: what have we learned so far? What do we have to learn? International Monetary Fund Working Papers, 20(157), 1 - 51.
12. Asnakew, Z. S. (2020). Customers' continuance intention to use mobile banking: development and testing of an integrated model. The Review of Socionetwork Strategies, 14(1), 123-146.
13. Zamir Iqbal and Abbas Mirakho Financial Inclusion: Islamic Finance Perspectiver e in Journal of Islamic Business and Management · June 3013 DOI:10.12816/0004974.
14. - https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=IQ.
15. Asnakew, Z. (2020). Customers' continuance intention to use mobile banking: Development and testing of an integrated model. Review of Socionetwork Strategies, 14(1),123–146.
16. Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Naceur, S. (2020). Financial inclusion: What have we learned so far? IMF Working Paper 20/157.
17. .Dahlman, C., Mealy, S., & Wermelinger, M. (2016). Harnessing the digital economy for developing countries. OECD.
18. Guidance FATF. (2018). Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion. FATF/OECD.
19. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2013). Financial inclusion: Islamic finance perspective. Journal of Islamic Business and Management.
20. Khalil, A. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks.
21. .Pazarbasioglu, C., et al. (2020). Digital financial services. OECD.
22. Rojas-Suarez, L. (2016). Financial inclusion in Latin America: Facts and obstacles. Center for Global Development Working Paper No.439.
23. Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion. ICRIER Working Paper No.2015 .
24. World Bank. (2021). Financial Inclusion Support Framework.
25. Yang, L., & Zhang, Y. (2020). Digital financial inclusion and sustainable development. OECD Papers.